توطئة

تتطلب دراسة الديمقراطية والشورى عند الشيخ محمد الغزالي، التطرق لاتجاهات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر إزاء الديمقراطية والشورى. إذ إنه يمكن القول إن الشيخ الغزالى يمثل تياراً فكريّا، تبلور فى سياق التطرق لمفهوم الديمقراطية من وجهة نظر هؤلاء المفكرين الذين ينتمون لهذا التيار.

ويمكن القول بداية بجدلية العلاقة بين كلّ من الديمقراطية والشورى. على اعتبار أن الشورى تمثل ركيزة أساسية للحكم الإسلامي، إلا أنها، وحسبما يرى كثير من المفكرين، مبدأ عام يحتاج في ممارسته إلى كثير من التفصيلات المتعلقة بالجوانب التطبيقية والعملية، والمرتبطة بظروف الزمان والمكان. وقد أمكن تحديد عدد من المبادئ والآليات والمؤسسات فى النظم الديمقراطية والتى يمكن أن تسهم في إعمال مفهوم الشورى الإسلامي على أرض الواقع، ومن أهمها: سيادة الدستور، الفصل بين السلطات، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، احترام حقوق الإنسان، مؤسسة الرئاسة (السلطة التنفيذية)، البرلمان (السلطة التشريعية)، الأحزاب السياسية، الانتخابات.

فقد تناول رؤية الفكر الإسلامي المعاصر للديمقراطية والشورى، وذلك من خلال نظرتهم للعديد من المبادئ والمؤسسات سالفة الذكر.

ويمكننا القول إن التأكيد على سلطة الأمة، يمثل في الفكر الإسلامي المعاصر الأساس الذى اعتمد عليه المفكرون الإسلاميون المعاصرون في الربط بين الديمقراطية والشورى. فسلطة الأمة يربطها بعض المفكرين بمبدأ الاستخلاف في الأرض، والذي يعتبر حقّا للأمة بأكملها. وهذه السلطة وإن كانت كمبدأ مقررة عند معظم المفكرين، إلا أن حدود هذه السلطة وكيفية ممارستها موضع خلاف. على أن سلطة الأمة تظهر

بشكل أساسي في اختيارها لمن يحكمها، وهو ما عرفه المسلمون من خلال مفهوم البيعة، ثم من خلال مبدأ الشورى.

وارتباطًا بقضية سلطة الأمة، نلحظ اهتمامًا بمسألة أخرى، وهى التعددية السياسية. فهناك اتجاه لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين لاعتبارها معبرة عن واقع الاختلاف في المجتمع، الذي لا يمكن إنكاره أو تجاهله، فالاختلاف سنة كونية. وإذا كانت التعددية السياسية واختلاف الآراء تحظى باتفاق إلى حد كبير، فإن التعبير عن هذه التعددية من خلال الأحزاب السياسية، يثير بعض الإشكاليات لدى بعض المفكرين. وإذا كانت حرية الرأي والتعبير وحرية المعارضة، المرتبطة بحق الاختلاف، تحظى بتأييد كبير من بعض المفكرين، فإن تنظيم هذه المعارضة والقيام بها بشكل جماعى منظم، يعتبر مجالاً للاختلاف.

على أن الأساس الذى انطلق منه الفكر الإسلامي في الربط بين الديمقراطية والشورى، هو قضية حقوق الإنسان وحرياته. ويعتبر هذا الأساس محورًا للاتفاق بين كثير من المفكرين، مع اختلاف في تحديد هذه الحقوق على وجه الدقة، مع التأكيد على الحرية الشخصية باعتبارها مفتاحًا للتمتع بالحقوق الأخرى. وفي هذا السياق نلحظ تأييدًا لما تضمنته المواثيق العالمية لحقوق الإنسان من حقوق وحريات، مع التأكيد على أن الإسلام كان سباقًا في تقرير هذه الحقوق. إضافة إلى التأكيد على الضمانات لحماية الحريات والحقوق الإنسانية، والضوابط والحدود التى تمنع إساءة استخدام هذه الحقوق والحريات أو الإضرار بالآخرين.

وإذا أردنا أن نربط ما طرحه الفكر الإسلامي بعامة، بنظرة الغزالي للديمقراطية والشورى، فإننا نلحظ بداية جملة من العوامل المؤثرة على فكر الشيخ محمد الغزالي، وخصوصًا فيما يتصل بمفهوم الديمقراطية، وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الثقافية والعوامل السياسية، وأهم ما تشتمل عليه العوامل الاجتماعية والاقتصادية، أن الغزالي نشأ فى مجتمع، وهو المجتمع المصري بعامة، تسوده الإقطاعية والفوارق الطبقية، واتساع الهوة بين الفقر المدقع الذي يخيم على غالبية السكان، والغنى الفاحش الذي يتركز بين أفراد فئة قليلة. وتعاضد كل ذلك مع انتشار الجهل والأمية، وانتشار الأمراض وخصوصًا بين فئات المجتمع الأكثر فقرًا.

أما العوامل الثقافية، فيندرج تحتها دراسة الشيخ الغزالي الدينية في الأزهر، وانتماؤه للمدرسة التجديدية، والتي كان من روادها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا، ثم حسن البنا الذى ما فتئ الشيخ الغزالي يذكره طوال حياته. إلا أن انتماء الشيخ الغزالي لهذه المدرسة التجديدية، والذى يعتبره البعض الحلقة الخامسة فيها، لا يعني أنه لا يختلف عن روادها الأوائل، بل إن الغزالي يختلف في كثير من النواحي والمجالات.

وأخيراً، العوامل السياسية، فقد شهد فى بداية حياته الاحتلال البريطاني، والآثار السلبية التي ترتبت على ذلك. كما أن الغزالي عاصر الحكم الملكى وما صحبه من فساد ومساوئ، ومثل ذلك الحكومات المتعاقبة بعد الملكية، ابتداء من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي جاء إلى الحكم بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م. وهذه الأمور عانى منها الشيخ الغزالي نفسه، كما عانى منها المجتمع المصري. فقد اعتقل عدة مرات بسبب انتماءاته السياسية وأفكاره. ويضاف إلى كل ذلك، انتماء الغزالي لحركة الإخوان المسلمين منذ بداية حياته، الأمر الذي كان له دور كبير في توجهه السياسي. فكل هذه التجارب ساعدت على بلورة فكر الشيخ الغزالي تجاه الاستبداد والحكم الفردي، والدفاع عن الحريات العامة وسعيه لإقرار حقوق الأمة وسلطتها السياسية، ودورها في حكم نفسها، وغير ذلك من المبادئ السياسية التي دافع عنها، والتي تمثل محتوى فكره السياسي.

ونلاحظ من خلال تتبع فكر الغزالي الفكرية عبر مراحل حياته المختلفة، أن الشيخ الغزالي لم يقف عند مجرد اللفظ أو المفهوم بالنسبة للديمقراطية، وإنما سعى لوضع تصوره حول المفهوم وأبعاده، إلا أنه وفي نفس الوقت لم يركز كثيراً على إيجاد تعريف معين لهذا المفهوم، بقدر ما جاء تركيزه منصبًا على المضمون والمحتوى. ويمكن القول إن الغزالي أكد على مسألة الآليات والمؤسسات التي يقوم عليها مفهوم الديمقراطية، وكيفية الاستعانة بهذه الآليات والوسائل والمؤسسات في بناء الجوانب العملية للنظام السياسي الإسلامي وإعمال مفهوم الشورى الإسلامي، للتعويض عن الجمود الفقهي الذي ساد في العالم الإسلامي منذ قرون، ومواكبة التطورات والحاجات في المجتمع. والأساس الذي ينطلق منه الغزالي في محاولته لاقتباس هذه الآليات والمؤسسات، أن

النظام السياسي في الدولة الإسلامية يقوم على عدد محدود من النصوص والمبادئ، إضافة إلى أنه لا يوجد أى مانع من الاقتباس، مما توصل إليه الآخرون من وسائل وآليات لخدمة المبادئ الإسلامية الثابتة، وضمان الحياة السياسية السليمة، وليس فيها، أي الوسائل والآليات، ما يخالف عقلاً أو نقلاً.

وقد عمل الغزالي في خطين متوازيين. فعلى الجانب الأول سعى لمحاربة الاستبداد السياسي، وذلك منذ بداية عهده في الكتابة والتأليف. وعلى الجانب الآخر، عمل على إحياء مفهوم الشورى الإسلامي. فكلاهما مرتبط بالديمقراطية ولكن الأول مناقض لها، بينما الثاني يعتبر مرادفًا لها. وقد تصدى الشيخ الغزالي للاستبداد السياسي، لما له من آثار سلبية على مختلف نواحي الحياة في المجتمع. وذلك ابتداء من قضايا الإبداع الذى يتطلب حرية الفكر، وانتهاء بالإيمان والتدين الصحيح والقيام بأعباء الدعوة الإسلامية، إذ يصعب قيام إيمان صحيح في ظل هذا الاستبداد. إضافة إلى ما يؤدي إليه الاستبداد من فساد فى المجتمع، وإضعاف لبنائه الداخلي وما شابه ذلك. وهذا كله يعمل على انهيار البنيان السياسي وتفككه. ويضاف إلى ذلك، أن الاستبداد السياسي وبما يؤدي إليه من مفاسد، يفتح الباب واسعًا أمام الاحتلال الأجنبي. ولذلك، فإن الغزالي يرى أنه من الضروري الاستفادة من تجربة النظم الديمقراطية في القضاء على الاستبداد السياسي والتخلص من نظم الحكم الفردي المطلق.

أما الشورى، فيرى الغزالي أنها ركيزة الحكم الصالح. فهي مبدأ إسلامي أصيل، وهي حكم المنطق والفطرة، وليس منة أو منحة من الحاكم يهبها أو يمنحها متى شاء. لذا فلا مجال للقول بغير إلزامية الشورى، ابتداءً وانتهاءً. ومن هنا، ينتقد الشيخ الغزالي فكرة المستبد العادل، فهى جمع بين المتناقضات، كما أن الشورى أصلاً جاءت لكى تقي الأمة مساوئ الرأى الواحد، الذي لا يجوز الركون إليه في حال من الأحوال. ومجال الشورى هو في الأمور التى يجوز فيها الاجتهاد والاختلاف، وفيما يجوز معه حدوث القلة أو الكثرة. إلا أن الغزالي يرى أن الشورى حقيقة مجملة، أي غير مفصلة، فالتفصيلات متروكة وفقًا لظروف المجتمع. وكل ما أدى إلى الشورى وساعد على تحقيقها على أرض الواقع، يأخذ حكمها من حيث الوجوب، حتى ولو

كان ذلك مما توصل إليه الآخرون، والمقصود بذلك الأجهزة والآليات والمؤسسات التي تيسر الطريق لإعمال مبدأ الشورى. وبالرغم من ذلك، فإن أرقى ما توصلت إليه الحضارة الديمقراطية، لم يخرج عن الأسس والأطر التي اعتمدت في زمن الخلفاء الراشدين.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر التي تمثل مقومات أساسية للديمقراطية، فقد أكد الشيخ الغزالي بداية على أهمية وجود دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويحدد اختصاصات الحاكم وسلطاته، وبشكل يضمن عدم تجاوز السلطة الحاكمة لحدودها واعتدائها على حقوق الأفراد وحرياتهم، ومنع الاستبداد وإساءة استعمال السلطة، إضافة إلى أن مثل هذا الدستور ضروري لضمان المبادئ الإسلامية وتحويلها إلى واقع ملموس، مثل مبدأ الشورى، على أنه يشترط في هذا الدستور أن يكون ضمن إطار الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة. وفي نفس الوقت، يؤكد الشيخ الغزالي على أن الأمة هي المعنية بوضع الدستور الذي يحكمها وينظم حياتها السياسية، فهي مصدر السلطة ومستقر السيادة في الدولة، وهذه السيادة لا تتعارض مع مبدأ «الحاكمية لله»، إذ الأمر لا يتعلق بأمور العبادات، أو ما جاءت به نصوص شرعية ثابتة. إنما الأمر يتصل بالمصالح المرسلة، ومنها شؤون السياسة والحكم. ويرى الغزالي أن وضع الدستور وصياغته لا يعني نهاية المطاف، بل إنه من الضروري توفر الضمانات التي تكفل تطبيق هذا الدستور على أرض الواقع، ويمنع تحوله إلى أداة تتحكم بها المصالح والأهواء. وللغزالي محاولة لوضع أسس لدستور إسلامي، يشتمل على تنظيم العلاقات في المجتمع، وعلى مختلف المستويات والمجالات.

وانطلاقًا مما سبق، فقد أكد الغزالي على ضرورة تحديد العلاقة بين السلطات وتوضيحها. إذ جعل السلطة التنفيذية خاضعة لرأي الأمة أو من يمثلها، مثل البرلمان. وفي نفس الوقت يرى أنه لا يجوز للسلطة التشريعية التدخل في صميم عمل السلطة التنفيذية، مع إمكانية مساءلة السلطة التنفيذية عن أعمالها. أما السلطة القضائية فلا يجوز - وحسب رأى الغزالي - إخضاعها للسلطة التنفيذية، لما في ذلك من ضياع للحقوق ووقوع للظلم. مع التأكيد على ضرورة تولي القضاء ممن يتمتعون بالكفاءة والمؤهلات، مع توفير كافة الضمانات لكفالة العدالة وحفظ الحقوق. وفي هذا السياق أيضًا، يتحدث الغزالي عن سلطة العلماء والفقهاء في الحكم. وذلك من خلال وقوف

هؤلاء العلماء في وجه فساد السلطة وظلمها، وتبصير الناس بالقضايا والمشكلات. فهؤلاء العلماء يمثلون جانبًا من سلطة الأمة في الرقابة على أعمال السلطة الحاكمة.

إن فكرة الغزالي تجاه السلطات، والحكم بشكل عام، تتركز أساسًا على القضايا المرتبطة بالرئاسة أو السلطة التنفيذية. وهنا يؤكد الغزالي ضرورة تحديد سلطات الحاكم بشكل واضح، لمنع أي استبداد أو إساءة لاستعمال السلطة. كما يؤكد على ضرورة تولي السلطة ممن يتمتعون بالكفاءة والمؤهلات الضرورية للقيام بمهام الحكم ورعاية مصالح الأمة. ذلك أن الإسلام جعل الحكم أمرًا جللاً، وحمل الحاكم من المسؤوليات والمهام الكثير، لذلك فعلى الأمة اختيار أفضل الناس وأكفأهم لمثل هذه المناصب. ويرى الغزالي أن الانتخاب هو الطريق الوحيد لاختيار الحاكم الصالح، وينتقد بالتالي مسألة توارث السلطة أو حصرها في أسرة معينة، كما ينتقد أيضًا تولي السلطة من خلال الانقلابات العسكرية. كما يستطيع الشعب أن يعزل السلطة الحاكمة، إذا عجزت عن تحقيق الأهداف التى جاءت من أجلها، أو فشلت في حل المشكلات والأزمات التي يعاني منها. ويرتبط بمسألة الحكم، قضية الطاعة. فالغزالي يرى أنه لكى تتوجب الطاعة على الأمة للحاكم، فيشترط وصول هذا الحاكم إلى السلطة بطريق شرعي، وبموافقة الأمة ورضاها. كما يشترط أيضًا اعتماد مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات، ليصبح أي قرار ملزمًا، وتكون الطاعة واجبة. وأخيرًا يناقش الغزالي مسألة تولي المرأة الحكم. وهو لا يميل كثيرًا لتولي المرأة الحكم، إلا أنه لا يرفضه أيضًا. فهو يؤكد على معيار الكفاءة لتولي السلطة، ويستشهد بالنجاحات التي حققتها بعض النساء اللاتي تولين السلطة في بلادهن. ولكنه وفي نفس الوقت، يؤكد على أن الرجال أولى بمثل هذه المناصب.

وانطلاقًا من اهتمام الغزالي بتحديد اختصاصات السلطة التنفيذية وكبح جماحها وعدم إطلاق يدها في الحكم، جاء اهتمامه أيضًا ببعض القضايا المرتبطة بالمجالس التمثيلية أو البرلمانية. فالمجلس النيابي أو البرلمان، وكما يرى الغزالي، يمثل ضمانة مهمة لمنع استبداد السلطة الحاكمة، أو السلطة التنفيذية. كما أن برلمانًا منتخبًا يجمع داخله التيارات والاتجاهات السياسية المختلفة، يشكل صمام أمان يحول دون اللجوء إلى وسائل أخرى، مثل استخدام القوة للتعبير عن الرأي وحسم الخلافات.

فالمناقشات التي تجري داخل البرلمان، والاعتماد على الإقناع في الحوار، تمثل أداة مهمة لنزع فتيل الصراع خارج نطاق البرلمان. ولكن يشترط في هذا المجلس، أن يكون منتخبًا انتخابًا حرًا ونزيهًا ومعبرًا بصدق عن واقع القوى السياسية فى المجتمع. كما يمكن الحديث في هذا السياق أيضًا عن الضوابط التي تحكم عمل المجلس النيابي أو البرلمان، والتي تضبط حدوده وتحدد وظائفه.

وزيادة فى الضمانات، ومنعًا للاستبداد أو الاستئثار بالسلطة، فقد أكد الغزالي على قضية المشاركة السياسية، والتي يرى أنها تقوم أساسًا على اختيار الأمة لمن يحكمونها، ثم حق الأمة في إبداء رأيها في القضايا والشؤون التي تتعلق بمصالحها. وترتبط هذه المشاركة بمبدأ سيادة الأمة، وهي كما سبق التأكيد لا تتعارض مع مبدأ «الحاكمية لله». ويربط الغزالي بين المشاركة السياسية، وبين مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما يربط بين السمع والطاعة، وبين حصول الأمة على حقها ودورها السياسي. والاشتراك في الأمور العامة حق لجميع الأفراد، ممن تتوافر لديهم المؤهلات، وتنطبق عليهم الشروط الموضوعية، وسواء كان ذلك في الانتخاب أو الترشيح أو إبداء الرأى والمشورة في الشؤون العامة. على الانتخابات العامة، تمثل الصورة الأساسية للتعبير عن سلطة الأمة، وهي تشكل عند الغزالي الأداة الشرعية الوحيدة لشغل أي من مناصب الحكم في الدولة، سواء كان ذلك للرئاسة أو المجلس النيابي. ويؤكد الغزالي على ضرورة أن تكون الانتخابات عامة، أي أن يكون الاشتراك فيها متاحًا لجميع فئات المجتمع وأفراده، انتخابًا وترشيحًا، وضمن شروط موضوعية معينة. ويرى أن هذه الانتخابات تحقق المقصود من نظام البيعة العامة عند المسلمين. ويرى الغزالي أن مسألة الترشيح لا تتعارض مع المبدأ «نحن لا نولي أمرنا من يطلبه»، ما دام الشخص الذي يتطلع للسلطة واضعًا نصب عينيه خدمة الأمة، غير ساعٍ لمكاسب أو مغانم دنيوية، ومدركًا لما هو ملقى على عاتقه من مهام ومسؤوليات.

ولضمان ممارسة المشاركة السياسية على أفضل وجه، ولكى تؤتي هذه المشاركة ثمارها، يؤكد الغزالي على مسألة التعددية السياسية. فقد رأى الغزالي أن هذه التعددية ترتبط بحرية الرأي وحق الاختلاف. كما أنه اعتمد على الاختلاف في الرأي في المجالات الفقهية، وهذا يمكن تطبيقه على الاختلاف في المجالات الأخرى، مع

التأكيد على ضمان حقوق الفئات والاتجاهات جميعها، وبشكل يمنع الاعتداء على حقوق الأقلية ورأيها، وفي نفس الوقت عدم ضياع حقوق الأكثرية، مع اعتماد الحوار والإقناع كأداة للتفاهم وليس اعتماد منطق القوة لفرض الإرادة والرأي. ولضمان هذه التعددية والتعبير عنها، فقد أكد الغزالي على ضرورة قيام الأحزاب السياسية الفاعلة وتعددها؛ لأن هذا من شأنه العمل على عدم احتكار القوة والسلطة من قبل جهة واحدة. كما يؤيد الغزالي قيام المعارضة المنظمة من خلال الأحزاب، ويرى أن في ذلك ضمانة مهمة لمنع الاستبداد واستئثار جهة معينة بالسلطة.

وفي هذا السياق، يؤكد الغزالي على حقوق ما يطلق عليهم «الأقليات الدينية»، واحترام حقوقهم وكيانهم في المجتمع الإسلامي، كما عمل على تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة المتعلقة بهم مثل الجزية، ومساواة دم المسلم بغيره من غير المسلمين.

وكهدف نهائي لكل ما سبق التأكيد عليه، تناول الغزالي مسألة حقوق الإنسان وحرياته. وبداية يقر بأن ما تضمنته المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، لا يختلف كثيراً عما جاء به الإسلام من حقوق وحريات للإنسان. ويؤكد الغزالي على ضرورة عدم الاعتداء على حقوق الإنسان أو وضع العوائق أمامها، باستثناء بعض الضوابط التي تهدف لحماية حقوق الآخرين، ويمنع الإنسان من إساءة استخدامها. ويركز الغزالي في معالجته لقضية حقوق الإنسان، على الحرية، باعتبارها مفتاحًا للتمتع بالحقوق الأخرى. فالحرية الشخصية تشمل حرية التفكير، والحرية الاقتصادية في العمل والتملك، والحريات المدنية مثل إبرام العقود، والتنقل والإقامة، وغير ذلك. وتشكل الحرية السياسية محوراً مهمّا ضمن إطار الحرية الشخصية. مع التأكيد على الضوابط التي تمنع تحول هذه الحريات إلى عامل إفساد وإساءة. ويمثل العدل والمساواة الركن الثاني من الحقوق الإنسانية، إضافة إلى الحرية. ويرى الغزالي أن الإسلام أقر المساواة وأكد عليها، داعمًا بذلك الفطرة الإنسانية السليمة والإخلال بهذا المبدأ، سبب في تقويض وسقوط كثير من الأمم الماضية. وإضافة إلى ذلك، يتطرق الغزالي إلى حقوق أخرى للإنسان، مثل: حق الحياة والسلامة والأمن، وحق التعليم، والحقوق الاقتصادية (والتي تشمل حق العمل والتملك وضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة)، حق تكوين الأسرة، وغير ذلك من الحقوق.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشيخ الغزالي حين أطلق مفهوم الديمقراطية، لم يقصد بذلك السير في ركب تيار التغريب، الذي برز في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وإنما فعل ذلك عن وعي بما يحتويه هذا المفهوم من أبعاد ويحمله من دلالات. فهو يرى أن مفهوم الديمقراطية يمثل آليات ومؤسسات، يمكن أن تخدم مبادئ مقررة وثابتة عند المسلمين، مثل مفهوم الشورى. إضافة إلى أن الغزالي رأى في مفهوم الديمقراطية، وبعد دراسة واعية للأصول والأسس التي يقوم عليها، أنه فى جوهره لا يختلف كثيراً، ومن الناحية النظرية، مع ما قرره الإسلام في مجال النظام السياسي، إضافة إلى المبادئ الإسلامية العامة. ويمكن ومن خلال تطبيق جدي وحقيقي لهذا المفهوم على أرض الواقع، أن تحل العقدة الرئيسية التي تعاني منها دول العالم الإسلامي، وهي الاستبداد السياسي.

* * *

obeikandl.com